

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القرار: 78793

الحمد لله وحده

تاريخه : 2025/11/24

أصدرت محكمة التعقيب القرار التالي :

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المضمن تحت عدد 189 والمقدم بتاريخ 2024/11/06 من الأستاذة ***** المحامية لدى التعقيب

في حق : ***** قاطن ب ***** ولاية *****

ضد : ***** قاطن بمنطقة ***** ولاية *****

طعنا في القرار الإستئنافي ع 2976 دد الصادر عن المحكمة الابتدائية ب ***** بتاريخ 2024/05/06 والقاضي نهائيا بقبول الاستئنافين و شكلا و في الاصل بإقرار الحكم الابتدائي و اجراء العمل به و تخطية المستأنف بالمال المؤمن و حمل المصاريف القانونية عليه و تغريمه لفائدة المستأنف ضده باربعمائة دينار 400 د لقاء اتعاب تقاضي و اجرة المحاماة

وبعد الإطلاع على ملحوظات الإدعاء العام لدى هذه المحكمة المؤرخة في 2025/09/29 والرامية إلى رفض مطلب التعقيب شكلا والحجز .

وبعد المفاوضة القانونية صرح علنا بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث اقتضى الفصل 185 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية ما يلي: " على الطاعن خلال أجل لا يتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تقديم عريضة الطعن أن يقدم لكتابة المحكمة ما يأتي وإلا سقط طعنه:

أولا: محضر إعلامه بالحكم المطعون فيه إن وقع إعلامه.

ثانيا: نسخة من الحكم المطعون فيه مشفوعة بنسخة رسمية من الحكم الابتدائي إذا كانت أسباب هذا الحكم متممة له ولم تكن مدرجة به.

ثالثا: مذكرة محاميه في بيان أسباب الطعن بصورة توضح نوع الخلل المقصود من الطعن وتحديد مرماه مع ما له من المؤيدات.

رابعاً: نسخة من محضر إبلاغ خصومه نظيراً من تلك المذكرة بواسطة العدل المنفذ." و حيث ثبت بالرجوع إلى ملف القضية تبين انه لم يتضمن ما يفيد تقديم نائبة المعقب للمؤيدات المنصوص عليها بالفصل 185 م م م ت فكان خلوا من نسخة القرار المطعون فيه و محضر استدعاء و تبليغ مستندات تعقيب للمعقب ضده و اصل مستندات التعقيب وحيث أن أحكام الفصل 185 المذكور تهم النظام العام لتعلقها بالإجراءات الأساسية التي يرتب القانون على عدم مراعاتها البطلان وفقاً لأحكام الفصل 14 من م م م ت. وحيث أن المسقطات كلها وجوبية تتمسك بها المحكمة من تلقاء نفسها عملاً بأحكام الفصل 13 من م م م ت و اتجه لذلك القضاء برفض التعقيب شكلاً .

ولهاته الأسباب

قرّرت المحكمة رفض مطلب التّعقيب شكلاً وحجز معلوم الخطية المؤمن. و صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الاثنين 2025 /11/24 الدائرة المدنية الرابعة برئاسة السيدة ***** وعضوية المستشارتين السيدتين ***** و ***** ***** و بمحضر المدعي العمومي السيد ***** ***** وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة ***** *****

و حرر بتاريخه